

مقدمة

ان الابقاء على الحيازة الزراعية الخاصة أى المزرعة الخاصة طالما كانت مقيدة بحدود قصوى من شأنها استبعاد أو تقليل الابتزازية وبحدود دنيا من شأنها تقليل فرص انخفاض مستويات الجدارة الاغلاية ضرورياً فى ظل مرحلة الانتقال وبداية الانطلاقة الاشترأكية العربية لما قد تنطوى عليه الحيازة الخاصة من حوافز ايجابية اتقانية من شأنها رفع مستويات الجدارة الانتاجية الاغلاية أو الدخلية أو هما معاً .

ويستهدف هذا البحث الوقوف على مصموم قواين الاصلاح الزراعى العراقى والمتوال الحيازى الزراعى العراقى قبل صدور وتنفيذ قانون الاصلاح الزراعى الاول ثم بعد صدور وتنفيذ كل من قانونى الاصلاح الزراعى الاول والثانى . ومن ثم تحديد أثر الاصلاح للزراعى فى تحقيق العدالة الحيازية الزراعية وذلك باحتساب مقدار هذه العدالة قبل وبعد قواين الاصلاح الزراعى فى العراق . وهذه النتائج تعتبر هامة فى الوقوف على مدى تحقيق أهداف السياسة الزراعية العراقية فى مجال توفير العدالة الحيازية الزراعية .

قواين الاصلاح الزراعى العراقى

تستهدف السياسة الزراعية العراقية زيادة الطاقة الانتاجية الزراعية وتحقيق عدالة التوزيع للدخول الزراعية فيما بين سكان المقتصد الزراعى . وتعتبر خطة التنمية الزراعية العراقية بما تتضمنه من برامج اجراء اقتصادى واجتماعى ينطوى على تعبئة تكاد تكون شاملة للموارد البشرية والأرضية الزراعية العراقية المتاحة . فقد تضمنت خطط التنمية الاقتصادية الزراعية عدداً كبيراً من مشروعات التنمية الزراعية الافقية لتوسيع الرقعة الأرضية

المزروعة وذلك باستزراع مزيد من الأرض بتنفيذ مختلف البرامج الأروائية باقامة السدود التخزينية الكبرى وحفر الآبار الجوفية والارتوازية وتدابير المياه المطرية يضاف إلى ذلك ما تنهضه هذه الخطط من برامج ومشروعات التنمية الرأسية التي تتناول رفع مستوى الجدار الانتاجية الاغلاية بمخزن وسائل التنمية الرأسية التي تنحصر في تعميم الأساليب التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية المزرعية المصرية . وتركيز الانتاج الزراعي في وحدات انتاجية اقتصادية تنسم بمزايا وفورات السعة من خلال انشاء المزارع الجماعية والتعاونية ومزارع الدولة وانشاء مؤسسات تعاونية زراعية تعمل على خدمة الانتاج الزراعي وتطوير التعاونيات الزراعية الحالية بحيث تقوم بتحمل مسئوليات التسويق التعاوني للزورع والقيام بعمليات التعليم والتدريب الزراعي والتعاوني .

وقد استهدف السياسة الزراعية العراقية مراعاة توفير العدالة الحيازية الامتلاكية للأراضي الزراعية وذلك باصدار قانون الاصلاح الزراعي الأول في ١٩٥٨ حيث يقع في ٤ أبواب يبحث الأول منها في تحديد الملكية والثاني في جمعيات التعاون الزراعي والثالث في تنظيم العلاقات الزراعية والرابع في حقوق العامل الزراعي . وقد حدد هذا القانون النقف الحيازية الزراعية بمقدار ١٠٠٠ دونم في الأراضي المروية وبمقدار ٢٠٠٠٠ دونم في الأراضي المطرية على أن توزع الرقعة الأرضية التي تزيد عن هذه النسقف الحيازية على الزراع وفي حدود تتراوح بين ٣٠ إلى ٦٠ دونم من الأراضي المروية وبين ٦٠ إلى ١٢٠ دونم في الأراضي المطرية .

كما صدر قانون الاصلاح الزراعي الثاني في ١٩٧٠ والذي حدد النسقف الحيازية الزراعية بمقدار ٢٠٠٠ دونم في الأراضي الدائمة غير وافرة الحصب والتي تقع جنوب خط سقوط الأمطار بمقدار ١٦٠٠ دونم في الارض الدائمة وافرة الحصب التي تقع جنوب خط سقوط الامطار بمقدار ١٣٠٠ دونم في الأراضي الدائمة غير وافرة الحصب التي تقع جنوب خط سقوط الأمطار

وبمقدار ١٣٠٠ دونم في الأراضي الدائمة غير وافرة الخصب التي تقع شمال خط سقوط الأمطار وبمقدار ١٠٠٠ دونم في الأراضي الدائمة وافرة الخصب التي تقع شمال خط سقوط الأمطار وبمقدار ٦٠٠ دونم في الأراضي المروية غير وافرة الخصب التي تسقى بالواسطة وبمقدار ٤٠٠ دونم في الأراضي المروية وافرة الخصب التي تسقى بالواسطة وبمقدار ٤٠٠ دونم في الأراضي المروية غير وافرة الخصب التي تسقى سيحاً وبمقدار ٣٠٠ دونم في الأراضي المروية وافرة الخصب التي تسقى سيحاً وبمقدار ١٢٠ دونم في الأراضي المروية وافرة الخصب التي تسقى سيحاً وبمقدار ٣٠٠ دونم في الأراضي المروية وافرة الخصب التي تسقى سيحاً وبمقدار ١٢٠ دونم في الأراضي المروية التي تسقى بالواسطة وتزرع قطعاً أو خضر بالمحافظات الشمالية وبمقدار ٨٠ دونم في الأراضي المروية التي تسقى سيحاً وتزرع قطعاً أو خضر في المحافظات الشمالية وبمقدار ٨٠ دونم في الأراضي التي تسقى بالواسطة وتزرع شلباً في المحافظات الشمالية وبمقدار ٦٠ دونم في الأراضي التي تسقى سيحاً وتزرع شلباً في المحافظات الشمالية وبمقدار ٥٠ دونم في الأراضي التي تسقى سيحاً وتزرع تبغاً في المحافظات الشمالية وبمقدار ١٠٠ دونم في الأراضي التي تسقى سيحاً وتزرع شلباً في المحافظات الشمالية .

وقد تضمن هذا القانون أن لا يحتسب ضمن هذا الحد الأعلى الرقعة المزروعة بالنخيل والأشجار من مدة لا تقل عن خمسة سنوات على أن لا تقل كثافتها عن ٤٠ شجرة / دونم . ويتم الاستيلاء على ما يزيد عن هذه النسقوف على أن توزع على الزراع جماعياً أو فردياً بمقدار ٢٠٠ - ١٠٠ دونم في الأراضي الدائمة وفقاً لجودة الأرض ونوع زرعها واراؤها وبمقدار ٦٠ - ٤٠ دونم في الأراضي المروية وفقاً أيضاً لجودة الأرض ونوع زرعها واراؤها . ويبين جدول ١ أن مجموع الرقعة المستولى عليها استناداً إلى قواعد الإصلاح الزراعي حتى ١٩٧٥ يبلغ حوالي ١٠,٣ مليون دونم ثم توزيع ٦,٢ مليون دونم منها على حوالي ١٦٩ ألف منتفع .

وقد تضمنت قوانين الاصلاح الزراعى أيضاً تكوين جمعيات تعاونية زراعية ممن وزعت عليهم الأراضى تقوم بعمليات التمويل والاشراف الزراعى كما تضمن أيضاً تكوين مزارع جماعية ممن يشاركون بعملهم أو وسائل انتاجهم فى المزرعة التعاونية الجماعية استناداً إلى الملكية الجماعية لوسائل الانتاج والعمل الجماعى على أن يوزع الدخل الناتج فيما بينهم وفقاً للأسس والأساليب التعاونية الاشتراكية . هذا وفى عام ١٩٧٥ صدر القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ لتنظيم الملكية والحيازة الزراعية فى منطقة الحكم الذاتى .

جدول (١) مجموع رقعة الأراضى المستولى عليها والموزعة على صغار الزراع استناداً إلى قوانين الاصلاح الزراعى حتى ١٩٧٥

بيان	الوحدة	المقدار
الرقعة المستولى عليها	مليون دونم	١٠,٣٢٠
الرقعة المزروعة	مليون دونم	٦,٢٣١
الدائمة . . .	مليون دونم	٣,١١٠
السيحية . . .	مليون دونم	٣,١٢٢
عدد المنتفعين	ألف منتفع	١٦٩
الرقعة المؤجرة	مليون دونم	٥,٠٨٦
عدد المؤجرين	ألف منتفع	١٧٣

المصدر : وزارة التخطيط - الجهاز المركزى للإحصاء - المجموعة الإحصائية السنوية ١٩٧٠ - بغداد ١٩٧٦ - جدول ٢٩/٣ ص ٩٣ و جدول ٣١,٣ ص ٩٠ ، و جدول ٣٣/٣ ص ٩٧

النوال الحيازي الأرضي الزراعي العراقي قبل صدور قوانين الإصلاح الزراعي

يتبين من استعراض وتحليل أرقام التوزيع الحيازي الأرض الزراعي الواقعي قبل صدور وتنفيذ قانون الإصلاح الزراعي الأول أنه في حين كان حوالي ٤٤٪ من عدد الحائزين الزراعيين البالغ حوالي ٢٥٣ ألف حائز يحوزون حوالي ١,١٪ من مجموع الرقعة الحيازية الأرضية البالغة حوالي ٣٢ مليون دونم فإن قرابة ٢٪ من عدد الحائزين يحوزون ٦٣٪ من مجموع الرقعة الحيازية - (جدول ٢) . هذا وقد بلغ المتوسط العام للسعة الحيازية حوالي ١٢٧ دونم . ولقد ترتب على هذا التركيز الحيازي انخفاض حجم الاستثمارات الزراعية حيث كان لانتشار الحيازات الكبيرة أثر مباشر على ضالة الاستثمار الخاص في الزراعة العراقية وباتتالى ضالة إنتاجية عنصر العمل الزراعي ومن ثم تدنية الدخل الزراعي كما ترتب على هذا التركيز الحيازي أيضاً سوء توزيع الناتج الزراعي بين الحائزين والمنتجين الحقيقيين الممثلين من الزراع والعمال الزراعيين هذا بالإضافة إلى سوء استخدام القروض وقصر استخدامها على الحيازات الكبيرة - (جدول ٢)

النوال الحيازي الأرضي الزراعي العراقي بعد صدور قانون الإصلاح

الزراعي الاول

يتبين من استعراض وتحليل أرقام التوزيع الحيازي الأرض الزراعي بعد صدور وتنفيذ قانون الإصلاح الزراعي الأول أنه في حين حوالي ٣٦٪ من عدد الحائزين الزراعيين البالغ حوالي ٣١٠ ألف حائز يحوزون حوالي ٢,٥٩٪ من مجموع الرقعة الحيازية الأرضية البالغة حوالي ٢١ مليون دونم فإن قرابة ١,٣٪ من عدد الحائزين يحوزون قرابة ٣١٪ من مجموع الرقعة الحيازية (جدول ٣) .

جدول (٢) التوزيع الجغرافي للأرضي الزراعي الصادر قبل قوانين الإصلاح الزراعي

البيانات الجغرافية	العدد	النسبة المئوية	بالدوغم	النسبة المئوية	متوسط سعة الحيازة بالدوغم
أقل من ١ دوغم	٢٣٠٨٩	٩,١	٨٦٩٩	٠,٣	٠,٣٧
١ - ٤	٥٠٠٢١	١٩,٨	٩٣٧٢١	٠,٣٠	١,٨٦
٤ - ١٠	٤٠٤٧٥	١٥,٨	٢٤٣٠٠٤	٠,٨٠	٦,٠٠
١٠ - ٥٠	٧١٠٤٩	٢٨,١	١٦٧١٤٨٤	٥,٥١٠	٢٣,٥٢
٥٠ - ١٢٠	٣٧٩٧١	١٥,٠	٢٩٠٣٢٠٧	٩,٠٠	٧٦,٤٥
١٢٠ - ١٠٠٠	٢٦٣٣٧	١٠,٥	٦٩٤٤٠٩٢	٢١,١٧	٢٦٤,٦٦
١٠٠٠ فأكثر	٤٣١٢	١,٧	٢٠٢٩٠٧٠٥	٦٣,٠٠	٤٧٠,٥٦٣
الجملة	١٥٣٢٥٤	١٠٠	٣٢١٥٤٨١٣	١٠٠	١٢٦,٢٦

المصدر : جمعت واحتسبت من :

- ١ - الجمهورية العراقية - وزارة التخطيط - الجهاز المركزي للإحصاء - نتائج التعداد الزراعي العام لسنة ١٩٦١ - الجزء الثاني - بغداد كانون الأول ١٩٧٣ - ص ١٣ .
- أحمد زبير جماعلة - تحليل اقتصادي للسياسة الزراعية العراقية - رسالة ماجستير - قسم الاقتصاد الزراعي - كلية الزراعة - جامعة عين شمس - ١٩٧٠ - ص ١٩٨ .

جدول (٣) التوزيع الجبائي الأراضي الزراعي العراقي بعد صدور
قانون الإصلاح الزراعي الأول

متوسط سعة الجبابة بالموتم	الريضة بالموتم	الزراعت بالموتم	الناتج الجبائي	العدد	الناتج الجبائي
٠,٣٧	٠,٠٤	٨٦٩٩	٧,٤	٢٣٠٨٩	أقل من دوتم
١,٨٧	٠,٤٢	٩٣٧٢٢	١٦,٢	٥٠٠٢١	٤ - ١ من
٦,٠٠	١,١٣	٢٤٣٠٠٤	١٣,١	٤٠٤٧٥	١٠ - ٤ من
٢١,٥١	٧,٩٦	١٦٧١٤٨٤	٢٢,٩	٧١٠٤٩	٥٠ - ١٠ من
٥٩,٧٧	٢٦,٩٦	٥٦٨٤٦١١	٣٠,٦	٩٥٠٨٨	١٢٠ - ٥٠ من
٢٦٣,٦٦	٣٢,٨٤	٦٩٤٤٠٩٢	٨,٥	٢٦٣٣٧	١٠٠٠ - ١٢٠ من
١٥٠٠,٠٠	٣٠,٦٥	٦٤٦٨٠٠٠	١,٣	٤٣١٢	١٠٠٠ فأكثر
٦,٢٨	١٠٠	٢١١١٣٥١٢	١٠٠	٣١٠٣٧١	الجملة

... تتخذ من البيانات الواردة عن قانون الإصلاح الزراعي الأول منذ اعلائه وحتى كانون
الأول ١٩٦٨ .

المصدر : جمعت واحتسبت من :

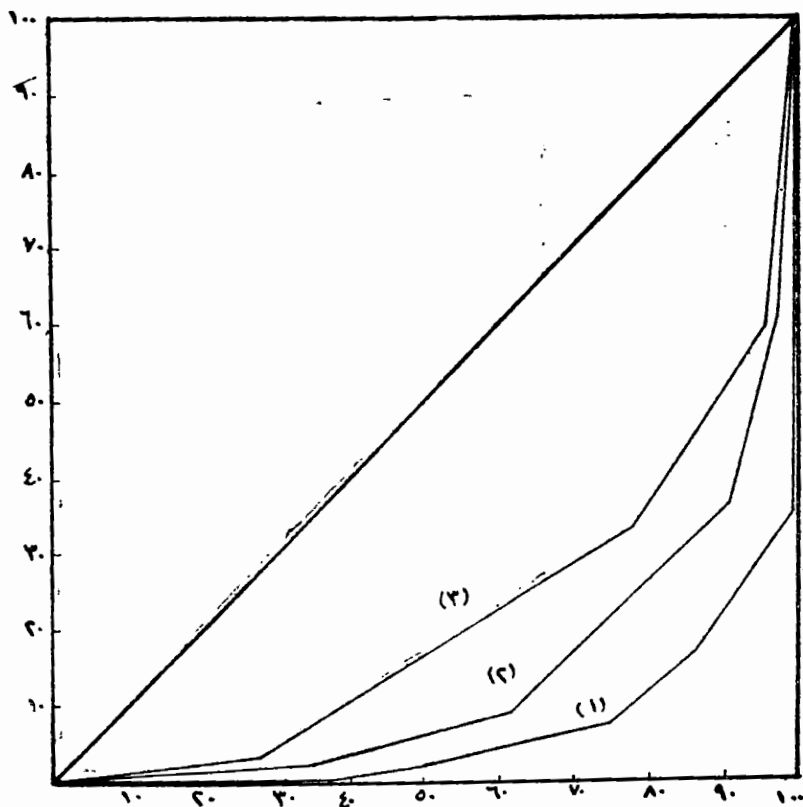
- ١ - الجمهورية العراقية - وزارة التخطيط - الجهاز المركزي للإحصاء - نتائج
التعداد الزراعي العام سنة ١٩٧١ - مرجع سابق - ص ١٣ .
- ٢ - أحمد زبير جماعلة - تحليل اقتصادي للسياسة الزراعية العراقية مرجع سابق - ص ١٩٨

المنوال الحيازي الأراضي الزراعي العراقي بعد صدور قانون الاصلاح الزراعي الثاني

يتبين من استعراض وتحليل أرقام المنوال الحيازي بعد صدور قانون
الاصلاح الزراعي الثاني وخلال الفترة منذ اعلانه حتى ١٩٧١ انه في حين
كان حوالي ٢٩٪ من عدد الحائزين من مجموع الزراعيين البالغ حوالي ٥٣٩
ألف حائر يحوزون رقعة أرضية تبلغ حوالي ٣٪ من مجموع الرقعة الحيازية
البالغة حوالي ٢٣ مليون دونم فان حوالي ٠,٠٠٢٪ من عدد الحائزين الزراعيين
يحوزون حوالي ١٤٪ من مجموع الرقعة الحيازية كما بلغ المتوسط العام
للسعة الحيازية حوالي ٤٢,٥ دونم - (جدول ٤) .

العدالة الحيازية الارضية الزراعية العراقية

نقد أمكن من خلال استخدام منحنى نورنز قياس مدى ابتعاد التوزيع
الحيازي الأرضي الزراعي العراقي عن التوزيع الحيازي الأرضي الزراعي
العراقي الأمثل والذي يحقق التناسب التام بين عدد الحائزين الزراعيين
داخل كل فئة حيارية وبين مقدار الرقعة التي يحوزونها . ويطلق على الجزء
بين خطي التوزيع الحيازي الواقعي والأمثل منطقة عدم المساواة والتي تتناسب
طردياً مع عدم عدالة التوزيع . وباستخدام نسبة جيني المعدلة والتي تمثل
نسبة الفرق بين نصف مربع لورنز ومنطقة عدم المساواة إلى نصف مربع
لورنز أمكن حساب العدالة الحيازية الأرضية الزراعية حيث يتبين أن مقدار
هذه العدالة قبل قانون الاصلاح الزراعي كان حوالي ١٦٪ أما بعد قانون
الاصلاح الزراعي الأول فقد كان ٣٠٪ وبعد قانون الاصلاح الزراعي
الثاني ازداد إلى حوالي ٤٧,٥٪ (شكل ١) .



شكل ١- أثر قوانين الإصلاح الزراعى فى توزيع ملكية الاراضية الزراعى

(١) قبل قانون الإصلاح الزراعى .

(٢) بعد قانون الإصلاح الزراعى الأول .

(٣) بعد قانون الإصلاح الزراعى الثانى .

بمذول (٤) التوزيع الجبازى الأرضى الزراعى العراقى بعد صدور
قانون الإصلاح الزراعى * التالى

متوسط سنة الجبازة	الرقعة		المزارعين		الفئات الجبازية
	%	بالدورخ	%	العدد	
٠,٤٩	٠,١٢	٣٤٤٩	١,٣	٦٩٩٨	أقل من ١ دورخ
٢,١٣	٠,٥٦	١٢٨٢٦١	١١,١٧	٦٠٢٢٧	١ - ٤ من
٦,٢٤	٢,٤٠	٥٦٠٢٠٤	١٦,٦٠	٨٩٨٣٣	٤ - ١٠ من
٢٥,٦٣	٢٩,٢٠	٦٦٩٧٢٦٢	٤٨,٤٦	٢٦١٢٩٩	١٠ - ٥٠ من
٧١,٨٤	٢٧,٣٠	٦٢٦٦٦٣٨	١٦,١٨	٨٧٢٢٦	٥٠ - ١٢٠ من
١٨٦,٨٨	٢٦,٤٠	٦٠٤٢٣٥٦	٦,٠٠	٣٢٣٣٣	١٢٠ - ١٠٠٠ من
٢٦٠٦,٢٥	١٤,٠٩	٣٢٢٣١٧٤٨	٠,٠١٢	٢١٤٠	١٠٠٠ فأكثر
٤٢,٥٠	١٠٠	٢٢٩٢٩٩١٨	١٠٠	٥٣٩١٥٦	الجملة

* تتضمن البيانات الواردة عن قانون الإصلاح الزراعى التالى منذ اعلانه وحتى
عام ١٩٧١ .

المصدر : جمعت واحسبت من :

- ١ - الجمهورية العراقية - وزارة التخطيط - الجهاز المركزى للإحصاء - نتائج
التعداد الزراعى العام لسنة ١٩٧١ - مرجع سابق - ص ١٣ .
- ٢ - أحمد زبر جعاطة - تحليل اقتصادى للسياسة الزراعية العراقية - مرجع سابق
ص ١٩٨ .

تجميع الاغلال الزراعى

لما كانت المشكلة الحيازية الزراعية العراقية تتبلور فى انخفاض الحدارة الادارية المزرعية الناجمة عن ضيق الساعات المزرعية وتفتتها وتشتتها وعن كبر عدد مديرى المزارع العراقية وضيق طاقتهم الادارية إذ أن غالبيتهم من صغار الزراع الذين تعوزهم المعارف والمدارك الادارية العصرية . ويستدل على ذلك من أن متوسط سعة الحيازة الزراعية العراقية تبلغ حوالى ٤٢,٥ دونم وفقاً لأرقام ١٩٧١ وأن الحيازات ذات القطعة الواحدة تمثل حوالى ٦١٪ من اجمالى عدد الحيازات وأن الحيازات ذات القطعتين والثلاثة تمثل حوالى ٢٨٪ والحيازات ذات الأربعة والخمسة قطع تمثل ٨٪ والحيازات ذات الستة إلى التسعة قطع تمثل حوالى ٣٪ منه - (جدول ٥) .

ومثل هذه المزارع المفتتة والمشتتة تكون غير صالحة لتنفيذ الأساليب المزرعية التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية العصرية فهى لا تتسع لتنفيذ العمليات الميكانيكية والتسويقية التى تفوق طاقتها الادائية مثل هذه الساعات المزرعية الضيقة التى يتعذر فى ظلها أيضاً الانتفاع على نطاق واسع بالخدمات التمويلية البنكية الخاصة والعامة لذلك تتضمن خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الزراعية العراقية برامج للتجميع الزراعى التعاونى وذلك استكمالاً لقوانين الاصلاح الزراعى والذى ينطوى على تجميع المزرعات الصغيرة المماثلة فى مزرعات أكبر وتعوين كل من العمليات التسويقية والتمويلية الزراعية بما يهيئ أنسب الظروف لتحقيق العدالة فى حصول الزراع على مستلزماتهم الانتاجية وتسويق منتجاتهم بأفضل الأسعار المزرعية وبأقل التكاليف وتهدف هذه الخطة زيادة التدخل الزراعى العراقى الإجمالى والفردى وتبلغ عدد المشاريع الزراعية العراقية حتى ١٩٧٥ حوالى ١٧ مشروع تبلغ رقعتها الكلية حوالى ٢ مليون دونم تضم كل منها مزرعة للدولة ومزرعة تعاونية ومزرعة جماعية حيث يبلغ مجموع رقع مزارع الدولة قرابة ٢٧٣ ألف

دونم والمزارع التعاونية حوالي مليون دونم والمزارع الجماعية حوالي ٢٦٢
ألف دونم (١)

جدول (٥) التشتت الحيأزي الأراضى الزراعى العراقى فى ١٩٧١

بيان	عدد	%	الرقعة	%
الأحمالى	٥٣٩١٥٧	١٠٠	٢٢٩٢٩٩٢٨	١٠٠
١ قطعة	٣٢٨٩٨٧	٦١,٠٢	١٢١٢١٥٨٠	٥٢,٨٦
٢ - ٣	١٤٦٤٢٧	٢٧,٧٢	٦٠٥٨٤٦٩	٢٦,٤٢
٤ - ٥	٤١٤١٩	٧,٦٨	٢٥٩٥١٩٦	١١,٣٢
٦ - ٩	١٩٠١٦	٣,٣٥	١٧٥٣٠٧٥	٧,٦٢
١٠ قطع فأكثر	٣٣٠٨	٠,٢٣	٤٠١٥٩٨	١,٧٨

المصدر : وزارة التخطيط - الجهاز المركزى للإحصاء - نتائج
التعداد الزراعى العام لسنة ١٩٧١ - الجزء الأول - بغداد - كانون
الأول ١٩٧٣ - ص ٢٦ .

ويبلغ متوسط مجموع الاستثمارات الرأسمالية الزراعية فى خطة التنمية
الاقتصادية العراقية فى الفترة ٧٠ - ١٩٧٤ قرأبه ٤٢ مليون دينار أى حوالى
١٨٪ من متوسط مجموع الاستثمارات الرأسمالية فى هذه الخطة البالغة قرأبة
٢٣٤ مليون دينار (جدول ٦) . ويبلغ إجمالى التكوين الرأسمالى الزراعى
العراقى حوالى ٥٠ مليون دينار أى حوالى ٦,٦٪ من مجموع التكوين الرأسمالى
العراقى البالغ حوالى ٧٦١ مليون دينار وفقاً لأرقام ١٩٧٥ . فى حين يبلغ
إجمالى التكوين الرأسمالى الزراعى الاشتراكى العام حوالى ٤٥ مليون دينار

١ . الجهاز المركزى للإحصاء - المجموعة الإحصائية السنوية ١٩٧٥ - بغداد ١٩٧٦ -
جدول ٣ / ٣٥ - ص ٩٩

أنى حوالى ٩٠٪ من مجموع التكوين الرأسمالى الزراعى العراقى فان التكوين الرأسمالى الخاص يبلغ حوالى ٥ ملايين دينار أى حوالى ١٠٪ منه فقط (جدول ٧) .

جدول ٦ : مقدار الانفاق الاستثمارى الرأسمالى فى خطة التنمية الاقتصادية العراقية فى الفترة ١٩٧٠ - ١٩٧٤ بالآلف دينار

بيان		المتوسط
		١٩٧٠-١٩٧٤
		٪
الزراعة	٤١٦٣٧	١٧,٧٩
الصناعة	٦٥٤٨٥	٢٧,٩٨
النقل والمواصلات	٣٥٣٧٦	١٥,١٢
المباني والخدمات	٣٣٨٤١	١٣,٤١
أجهزة التخطيط	١٥١٦	٠,٦٥
القروض المدروحة	١٦٥٥٩	١١,٣٠
الائتمانات الدولية	٩٥٣٩	٤,١٧
نفقات استثمارية أخرى	٢٠١٢٨	٨,٦٠
الإجمالى	٢٣٣٩٧٢	١٠٠,٠٠

المصدر : جمعت واحتسبت من : وزارة التخطيط - الجهاز المركزى للإحصاء - المجموعة الإحصائية السنوية ١٩٧٥ - بغداد ١٩٧٦ - جدول ٢/١١ - ص ٢٥٨ .

جدول (٧) اجمالي تكوين رأس المال الثابت في المقتصد الزراعي
العراقي في ١٩٧٥ بالأسعار الجارية بالآلاف دينار

بيان	المقدار	%	%
القطاع الاشتراكي	٤٤٩١٣	٨٩,٠٦	٥,٩٠
القطاع الخاص	٥٥١٧	١٠,٠٤	٠,٧٢
الاجمالي	٥٠٤٣٠	١٠٠	٦,٦٠
اجمالي التكوين الرأسمالي العراقي	٧٦١٢٥٠		١٠٠

المصدر : جمعت واحتسبت من : الجمهورية العراقية - وزارة
التخطيط - الجهاز المركزي للإحصاء - دائرة الحسابات القومية - اجمالي
تكوين رأس المال الثابت في العراق للسنوات ١٩٧٣ - ١٩٧٥ - بغداد
تموز ١٩٧٦ - جداول ١٣ و ١٥ ، ١٧ .

وقد نص قانون الاصلاح الزراعي الثاني رقم ١١٧ لسنة ١٩٧٠ على
تشكيل المزارع الجماعية ممن يشاركون بعملهم أو بعملهم ووسائل انتاجهم
في اقتصاد المزرعة الجماعية لاستثمار مواردهم على أساس الملكية الجماعية
لوسائل الانتاج والعمل الجماعي وتنظيم جهودهم وممتلكاتهم المشتركة وتوزيع
الدخل بينهم وفقاً للمبادئ والأساليب التعاونية الاشتراكية .

التعاون الزراعي

نظراً لايام الاشتراكية العربية بأهمية الأنظمة التعاونية والتعاونيات
فقد تضمنت السياسة الزراعية العراقية لإنشاء المنظمات التعاونية العامة بعد صدور
قانون الاصلاح الزراعي رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٨ الذي كان خطوة هامة لدفع
الحركة التعاونية الزراعية وتنميتها إذ نصت المادة ٣١ منه على ضرورة
تشكيل جمعية تعاونية زراعية أو أكثر ممن وزعت عليهم الأرض بمقتضى

هذا القانون في ناحية واحدة ومن استأجروا للزراعة أرضاً تحت إدارة الهيئة العليا للإصلاح الزراعي . ولقد حدث تطور حقيقي وفعال للحركة التعاونية الزراعية بعد ثورة ١٧ تموز ١٩٦٨ تمشياً مع سياسة تعميق التحول الاشتراكي في الريف حيث تزايد عدد التعاونيات الزراعية حتى بلغ ١٦٥٢ تعاونية في ١٩٧٥ وتم إنشاء التعاونيات المشتركة حتى بلغ ١٧١ تعاونية وفقاً لأرقام نفس السنة كما تم إنشاء الاتحاد العام للتعاونيات الزراعية .

ولقد حدد القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٧٠ أهداف التعاونيات الزراعية والمزارع الجماعية في : (١) تنظيم الانتاج الزراعي (٢) مساعدة الاعضاء في تطبيق الأساليب الانتاجية المتطورة (٣) توفير مستلزمات الانتاج للتعاونيات وأعضاؤها (٤) العمل على تسويق الانتجة الزراعية تعاونياً (٥) ميكنة الزراعة (٦) تنمية تربية الثروة الحيوانية . ويبين جدول (٨) المشاريع الزراعية الحيوانية التعاونية العراقية حتى ١٩٦٤ مصنفة وفقاً لنوعية تخصصها في المجال الزراعي الحيواني . وتتسم الجمعيات التعاونية للإصلاح الزراعي بتعدد أغراضها فهي جمعيات انتاجية تقوم بتنظيم عمليات الانتاج الزراعي وتوريدية لأنها تقوم بتجهيز التعاونية بمستلزمات الانتاج اللازمة لعمليات الانتاج الزراعي وتسويقية لأنها تقوم بتسويق الانتجة الزراعية لأعضائها تعاونياً وتسليفية لأنها تتولى مهام التسليف والاقتراض لأعضائها واجتماعية لأنها تتولى توفير المرفقات السكنية والتعليمية والثقافية والصحية الريفية .

وتعتبر التعاونية الزراعية القروية القاعدة الأساسية للمنوال التعاوني الزراعي العراقي وتتولى خدمة المتعاونين وتنفيذ برامج التنمية الزراعية الرأسية في زمام أراضيها وتقوم المديرية العامة للتعاون الزراعي بتوزيع الاختصاصات الوظيفية في التعاونية الزراعية في القرى ويتضمن تعيين مشرف تعاوني أو ناظر تعاوني يقوم بالاشراف على تنفيذ قانون التعاون

والعمل على رفع مستوى الانتاج الزراعي ويكون مسئولاً عن النهوض بالمستوى الاقتصادي والاجتماعي للتعاونيين وتوجيه بقية أجهزة التعاونية الادارية .

جدول (٨) المشاريع الزراعية الحيوانية التعاونية العراقية حتى ١٩٧٥

نوع المشروع	عدد	نوع المشروع	عدد
دودة القز	٢٢	لأغنام	٢٥٢
المناحل	١٠	لأبقار	١٨
الدواجن	٢٦١	العجول	٨٨

المصدر : وزارة الزراعة - الجهاز المركزي للإحصاء - المجموعة السنوية ١٩٧٥ - بغداد ١٩٧٦ - جدول ٤٢/٣ - ص ١٠٦

قد تم إنشاء جمعيات تعاونية مشتركة تضم كل منها عدد من التعاونيات الزراعية المحلية وتكون على مستوى الناحية أو القرية وتقوم بالعمليات الاقتصادية والمالية والاجتماعية المشتركة بين التعاونيات المنتجة اليها وتحدد الأساليب الكفيلة بانجاز هذه العمليات وتحديد وتنفيذ العمليات الزراعية التعاونية لزراع التعاونيات الزراعية القروية أى المحلية والقيام بالتوعية التعاونية . وتشترك التعاونيات المحلية بحوالى ٢٥٪ من رأسمالها في التعاونيات المشتركة . هذا ويتكون من التعاونيات المشتركة الاتحادات التعاونية الاقليمية التي تختص بنشر الدعوة التعاونية في نطاق نشاطها وبالمعاونة في تأسيس التعاونيات وبالسعى لتعميم العضوية التعاونية وتوجيه التعاونيات وارشادها في النواحي المالية والادارية والقانونية والرقابة التعاونية على مختلف أنواع التعاونيات . وقد تضمن قانون التعاون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٠ تشكيل مجلس أعلى للتعاونيات تكون مهمته التخطيط للحركة التعاونية في العراق .

خاتمة

يتضح من استعراض وتحليل وتأويل نتائج البحث أن السياسة الزراعية العراقية استهدفت مراعاة توفير العدالة الحيازية والامتلاكية للأراضي الزراعية فقامت بإصدار قانوني الإصلاح الزراعي الأول في ١٩٥٨ والثاني في ١٩٧٠. ويبلغ إجمالي الرقعة التي تم الاستيلاء عليها استناداً إلى قوانين الإصلاح الزراعي حتى ١٩٧٥ حوالي ١٠,٣ مليون دونم تم توزيع ٦,٢ مليون دونم منها على حوالي ١٧٠ ألف مستفيع.

وقد لنضح من البحث أيضاً أن العدالة الحيازية قبل قانون الإصلاح الزراعي كانت تبلغ حوالي ١٦٪ أما بعد قانون الإصلاح الزراعي الأول فقد بلغت حوالي ٣٠٪ وارتفعت بعد قانون الإصلاح الزراعي الثاني إلى ٤٧,٥٪.

واستكمالاً لقوانين الإصلاح الزراعي العراقي فإن خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية تضمنت مشروعاً للتجديع الزراعي التعاوني وذلك للتغلب على المشكلة الحيازية الزراعية العراقية التي تبلور في انخفاض الجدارة الادارية المزرعية الناجمة عن ضيق السعات المزرعية وتفتتها وتشتتها. كما تبين من هذا البحث أنه بعد صدور قانون الإصلاح الزراعي في ١٩٥٨ تم انشاء المنظمات التعاونية الذي يقضي بضرورة تشكيل جمعية تعاونية زراعية أو أكثر ممن وزعت عليهم الأرض ولقد حدث تطور حقيقى وفعال للحركة التعاونية اعتباراً من ١٩٦٨، شيئاً مع سياسة تعميق التحول الاشتراكي في الريف حيث ازداد عدد التعاونيات الزراعية النوعية حتى بلغ ١٦٥٢ تعاونية في ١٩٧٥ وتم انشاء التعاونيات المشتركة وبلغ عددها ١٧١ تعاونية وفقاً لنفس العام.

المراجع

مراجع باللغة العربية

- أحمد زبير جعاطة : تحليل اقتصادى للسياسة الزراعية العراقية - قسم الاقتصاد الزراعى - كلية الزراعة - جامعة عين شمس - القاهرة ١٩٧٠
- حزب البحث العربى الاشتراكي : التقرير السياسى الصادر عن المؤتمر القطرى الثامن - بغداد ١٩٧٤ .
- عبد الخالق محمد عبدى (دكتور) - اقتصاديات الأرض والاصلاح الزراعى فى النظرية والتطبيق - دراسة تحليلية للأسس النظرية العملية للسياسة الزراعية - مطبعة سلمان الأعظمى - بغداد - ١٩٧٧ .
- على يوسف خليفة (دكتور) - محات فى اقتصاد الأراضى - استنسل - قسم الاقتصاد الزراعى - كلية الزراعة جامعة الاسكندرية - الاسكندرية سنة ١٩٧٥ .
- وزارة التخطيط - الجهاز المركزى للإحصاء - المجموعة الاحصائية السنوية ١٩٧٥ - بغداد ١٩٧٥ .
- وزارة التخطيط - الجهاز المركزى للإحصاء - نتائج التعداد الزراعى ١٩٧٧ - الجزء الأول والثانى - بغداد ١٩٧٣ .

المراجع الأجنبية

Gadalla S. M., Land Reform In Relation to Social Development,
Missouri, 19 2.

Barlowo, R., Land Resource Economics, Englewood Chffs, 1963,

Koutsoy, Annis, A., Modern Micro Economics, Macmillan Press,
LTD., London, 191 .

Warriner, D., Land and Poverty in the Middle East, London, 1948,

Warinr E., Land Reform in Principle, and Practice, Oxford 1969,